اعتبر بعض المراقبين، مواقف الصمت بمثابة تأييد للاتفاق. وجاء أول ردود الفعل من جمهورية مصر العربية، التي رحبت بالاتفاق الفلسطيني ـ الاردني فور اعلانه، وقال حسني مبارك: «ان الاتفاق يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح» (**الشرق الاوسط**، ١٣/٢/١٩٨٥).

كما اجرى حسني مبارك محادثات، في اسوان، مع الرئيس السوداني جعفر النميري، في ١٥/٢/١٩٨٥، ثم عقد الرئيسان موتمراً صحافياً اكد فيه مبارك اهمية الاتفاق الذي توصل اليه الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما اعتبرته مصادر دبلوماسية في القاهرة انه موافقة من طرف الجمهورية السودانية (**النهار**، ١٦/٢/١٩٨٥). كما اعلن طاهر المصري، بعد لقائه مع صدام حسين، رئيس الجمهورية العراقية، بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٥، أن وجهات النظر العراقية والاردنية متفقة حول صيغة التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**الشرق الاوسط**، ٢٠/٢/١٩٨٥).

اما في سوريا، فقد شنت اذاعة دمشق وكافة وسائل الاعلام الرسمية الاخرى هجوماً على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وياسر عرفات، ووصفت الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني بأنه ذروة بالغة الخطورة في المخطط الاميركي للمنطقة. كما وصف الاتفاق، في دمشق، بانه «خطوة تأتي تتويجا لتحرك استسلامي واسع النطاق، وتشكل ذروة بالغة الخطورة في المخطط الاميركي المرسوم للمنطقة، خاصة وان اعلان هذه الخطوة جاء متزامناً مع سباق بعض الحكام العرب الى عتبات البيت الابيض الاميركي، ايذاناً باحياء مشروع ريغان على اساس وجود اطراف عربية تقبل تكرار جريمة السادات والدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل» (**السفير**، ١٥/٢/١٩٨٥، نقلا عن «البعث»، دمشق، ١٤/١/١٩٨٥). وذكرت صحيفة «الثورة» الدمشقية ان الاتفاق يشكل نقطة استسلام في مخطط تصفية القضية الفلسطينية (**السفير**، ١٥/٢/١٩٨٥). اما صحيفة «تشرين»، فقد ذكرت من جهتها «ان جوهر مهمة عرفات وحسين، هو انتزاع زمام المبادرة من القوى الوطنية العربية، وفي طليعتها سوريا، كي يحصلوا من واشنطن على شهادة ثقة في كونهم قادرين على التحكم بمستقبل المنطقة» (**المصدر نفسه**). وتضمنت الحملة السورية اشكالاً من التهديد والوعيد. وفي هذا السياق، كتبت صحيفة «الثورة» «ان اتفاق حسين ـ عرفات خطوة خطيرة، وبداية عملية لتصفية القضية الفلسطينية، والرد على هذه الخطوة يكمن في التصدي القوي لها، في الاسراع باقامة جبهة عريضة على اساس رفض الاستسلام والخيانة وبترهما، لان ما اقدم عليه عرفات لا يشكل خيانة لاهداف النضال الفلسطيني فحسب، بل طعنة جديدة للنضال العربي كله» (**القبس**، ١٥/٢/١٩٨٥).

وجاء في بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا، في ٤/٣/١٩٨٥، حول الاتفاق الاردني الفلسطيني: «انه حلقة جديدة تكملها حلقة مشروع مبارك، لاجراء مفاوضات مستمرة مع العدو الصهيوني بمشاركة الولايات المتحدة، وفي ظل اتفاقات كامب ديفيد، وان هدف هذه المؤامرة هو تحقيق ما عجز الكيان الصهيوني والولايات المتحدة والقوى الاطلسية عن تنفيذه رغم استخدام الغزو العسكري للبنان» (**البعث**، دمشق، ٥/٣/١٩٨٥).

وتوقعت مصادر مطلعة أن يكون هنالك مغزى لتوقيت اعلان الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، وارتباط ذلك بزيارة الملك فهد لواشنطن. وحول هذه التوقعات أجاب هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح)، في حديث لاذاعة مونت كارلو «بانه لا ينفي ذلك»، وقال: «انه لابد من تحميل العرب مسؤولياتهم، ومن هنا، فقد حملنا الملك فهد مسؤولياته» (**المصدر نفسه**، ١٦/٣/١٩٨٥).

اما بالنسبة للسعودية، فان نص الاتفاق ابلغ فوراً الى الملك فهد الذي كان يقوم باول زيارة له للولايات المتحدة، فحث الرئيس ريغان على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في ان تكون له دولة خاصة به يمارس بها حريته المسلوبة، وعلى الاخذ بعين الاعتبار الجهود التي يبذلها العرب لاقرار سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة (**القبس**، ٤/٣/١٩٨٥). ولم يتضح ما اذا كانت السعودية قد قبلت هذا الاتفاق دون تحفظ ام انها ما تزال تؤثر التمسك بمشروع فاس كمنطلق للعمل العربي المشترك.

وحول الموقف الجزائري، اعلن ياسر عبد ربه، الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بعد اشتراكه في زيارة للجزائر قام بها وفد يمثل التحالف الديمقراطي: «ان القيادة الجزائرية ابلغت فصائل التحالف الديمقراطي رفضها لاتفاق الملك حسين والسيد ياسر عرفات، وانها اعتذرت، ايضاً، عن إستضافة اجتماعات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في شهر شباط (فبراير) لبحث الاتفاق المذكور (**القبس**، ١٩/٢/١٩٨٥).

ونددت الجماهيرية العربية الليبية بالاتفاق، وقال